

معالي الوزير الدكتور حسّان دياب،

سعادة السفراء،

حضرة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومدرائها،

حضرة ممثلي وسائل الإعلام،

أيها الحفل الكريم،

لقد باتت الروابط بين الجامعة والمجتمع في الزمن الحاضر وثيقة ومتشعبة. وهي لم تعد تقتصر على البُعدين الأكاديمي والمهني ، بل تتعدّاهما الى البُعدين الوطني والإنساني. فالجامعة المعاصرة تساهم بفعاليّة في إعداد الفرد وصلّ الجماعة ، في تكوين الرأي العام ورسم السياسات العامة والقطاعيّة، وفي تعزيز التنمية الاجتماعية والإقتصادية وتحديد معالم الاستراتيجيات الإقليمية والدولية. والجامعة ، تقوم بهذه الوظائف والأدوار، من خلال تزويد طلابها مخزوناً معرفياً غنياً، وإكسابهم منهجيّة موضوعية في التفكير والتدبير، وتنمية الحسّ النقدي لديهم، وتهيئتهم لبناء حياة خاصة لائقة وكريمة كما لدخول عالم العمل والمشاركة النشطة في الحياة الوطنية والعامة.

ومن المتفق عليه في الوقت الراهن أن الموارد البشرية باتت من أهم المزايا التفاضلية وأكثرها حسماً في حلبة التنافس الاقتصادي بين المجتمعات والدول والمؤسسات ، حين تتساوى المزايا الأخرى كتوافر التكنولوجيا والثروات الطبيعية أو جودة المنتجات والخدمات. وفي هذا السياق، تبرز أهمية المؤسسات التربوية ، ولا سيّما الجامعيّة منها، كونها تلعب دوراً رئيسياً في تكوين الرأسمال البشري وتأهيله، وهو في رأينا الرأسمال الأثمن والأبقى. وهنا تكمن بالتحديد أهميّة الجامعة ووظيفتها.

هذا ما وعته جمعية مصارف لبنان منذ زمن ، فكانت السبّاقة ، محلياً وعربياً، الى إنشاء مركز الدراسات المصرفية ، بالشراكة مع إحدى أعرق المؤسسات الجامعية في البلاد ، من أجل إعداد كوادر القطاع ورفع مستواهم ، الى جانب مديرية التدريب القائمة في نطاق الأمانة العامة للجمعية والتي تتولى ، على مدار السنة ، تنظيم دورات تأهيلية للعاملين في المصارف بحيث تتأمّن لهم المواكبة الدائمة لأحدث تشريعات وتقنيات وتنظيمات العمل المصرفي الحديث . كذلك راحت المصارف اللبنانية منذ عقد ونيف تستقطب خيرة شباب لبنان للعمل لديها بحيث تجاوزت نسبة حملة الشهادات الجامعية 70 % من مجموع العاملين في مصارفنا، كما أصبح الموظفون المنتمون الى الفئة العمرية 25-40 سنة يشكّلون 46% من موظفينا .

من هذا المنظور ، نوّكد أننا معنيّون تماماً بجودة التعليم الذي تقدّمه المؤسسات الجامعية التي تلعب دوراً أساسياً في إعداد الموارد البشرية الكفوءة لشغل مختلف أنواع الوظائف الإدارية والفنية في مؤسساتنا الاقتصادية بعامة ، وفي قطاعي المال والأعمال بوجه خاص. وعسى أن تتحسنّ ظروف البلاد العامة

والاقتصادية بحيث تتأمن لمعظم خريجي جامعاتنا ، إن لم يكن لجميعهم، فرص العمل المؤاتية في لبنان ، ما يُغنيهم عن التطلع باستمرار الى الاغتراب والهجرة.

يبقى أن نشير الى أننا ندرك تماماً أن الحفاظ على جودة التعليم يستلزم ، في عصرنا الحاضر، استثمارات مادية ومالية كبيرة ، ما يجعل بعض المؤسسات الجامعية قاصرة عن تأمين التمويل اللازم لمثل هذه الاستثمارات ، خصوصاً وأنه يتعيّن على الجامعات تكييف برامجها الأكاديمية ومختبراتها العلمية والتقنية بوتيرة متواصلة وعلى فترات زمنية غير متباعدة . وهنا يأتي دور المصارف وأسواق المال الحديثة في توفير هذا النوع من التمويل وفق صيغ فعّالة ومُرضية يقتضي البحث عنها وابتكارها بالتعاون بين الأطراف المعنية. وإنني على يقين من أن قطاعنا المصرفي اللبناني لن يتوانى عن التجاوب مع مثل هذه التطلعات ، شأنه في كلّ ما يعود بالنفع على الوطن ، بإنسانه واقتصاده.

وفي هذه المناسبة ، يطيب لنا أن أتوجّه بتحيةٍ شكر مثلثة :

- أولاً ، الى الاتحاد الأوروبي بسلطاته الاتحادية وبمختلف مكوّناته، ممثلاً بسعادة السفيرة انجلينلا إيخهورست رئيسة البعثة في لبنان ، وذلك على الدعم القوي والواضح الذي يقدمه الإتحاد للبنان على مختلف الأصعدة السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والأمنية ، وقد تخطّت قيمة التعاون المالي المخصّص للبنان من الإتحاد المليار أورو ، فيما استفاد لبنان من قروض البنك الأوروبي للإستثمار بقيمة 1,3 مليار دولار في السنوات العشر المنصرمة. الكلّ يعلم أن القارة الأوروبية هي أهم شركاء لبنان وتربطنا بها علاقات عريقة وثيقة في مختلف المجالات المالية والتجارية والسياحية والثقافية ، ونأمل أن يواصل الإتحاد الأوروبي سياسته الداعمة لبلدنا في مختلف هذه الميادين نظراً لأهمية استقرار لبنان ونموه في الخريطة الجيو- سياسية الإقليمية ولفرادة التجربة اللبنانية في هذه المنطقة كنظام ديموقراطي تعدّدي لوطن حريص على وحدته في إطار تنوّع نسيجه الإجتماعي.

- ثانياً، الى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والى مختلف الجامعات الشريكة في مشروع " الهيئة اللبنانية لضمان الجودة " ، والتي تبرهن بهذه الشراكة عن إدراكها العميق لأهمية النوعية في تنمية التعليم الجامعي ورفع مستوى مُخرجاته، وعن ايثارها سبيل التعاون بين القطاعين العام والخاص من جهة، وفيما بين الجامعات المعنية من جهة ثانية، من أجل تحقيق رسالتها التربوية وخدمة المصلحة العامة متخطية معطيات التنافس التقليدي المشروع.

- ثالثاً، الى صاحبة الدعوة الى هذا اللقاء، جامعة البلمند ، ورئيسها الصديق معالي الدكتور إيلي سالم. فهذه الجامعة تكرّست منذ نشأتها لخدمة الانسان والوطن عبر نشر القيم الروحية والوطنية والإنسانية وتعميم العلوم والمعارف، واللبنانيون ينظرون اليها كجامعة واعدة أخذت تحنّ بثقة وثبات موقعاً متميّراً بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان ، رغم حداثة سنّها وجسامة التحديات . ذلك أن القيمين عليها ، من إداريين وأكاديميين، يعملون بلا كللٍ على مواكبة العصر وتطوير البنى التحتية والتقنية اللازمة لتقديم أرقى مستويات الإعداد الجامعي لطلابهم وطالباتهم.

لذا، نرى من الطبيعي أن تلتقي اليوم في البلمند ، وحول مشروع تحسين جودة التعليم الجامعي في لبنان، هذه الكوكبة الكريمة من الرسميين والديبلوماسيين والجامعات الطليعية في مبادرة مشتركة للإضطلاع بمسؤولية هذا المشروع القيم والحيوي بالنسبة الى إنساننا ووطننا واقتصادنا. ولا يسعنا غير الثناء على هذا التوجّه، مع الدعاء للجميع بالتوفيق والنجاح . وشكراً لكم.